

مجلة الهلال

يناير 2002

النبوءة - جزء خاص

التاريخ والمستقبل

بقلم د. رءوف عباس

تعانى دراسة التاريخ فى الوطن العربى أزمة منهجية متفاقمة تفوق ما تعانیه العلوم الإجتماعية الأخرى من حيث درجة الخطورة والتأثير على حركة التأريخ عندنا، ويرجع ذلك إلى أمرين: أولهما، تخلف برامج دراسة التاريخ فى الجامعات العربية، وإتسامها بالتقليد والجمود، وثانيهما، إفتقار المكتبة العربية إلى المؤلفات المنهجية فى العلوم الإنسانية والإجتماعية عامة وعلم التاريخ خاصة التى تواكب التطور المنهجي على الصعيد الدولى، فما هو متاح من كتابات عربية - فى معظمه - مجرد ترجمات غير دقيقة أحياناً لبعض الكتب الدراسية فى أصول المنهج التى نشرت باللغتين الإنجليزية والفرنسية قبل منتصف القرن العشرين.

وكلها لا تزال تقف طويلاً عند تصنيف التاريخ، وهل يعد عالماً أو فناً أو يجمع بين الإثنين، وتحدث عن الموضوعية وحياد المؤرخ بإعتبارها شرطين ضروريين للكتابة التاريخية وتضفي عليهما قدراً من (القداسة) التى لا تضع إعتباراً للنسبية، ولما توصل إليه المعنيون بالمنهج من مراجعات أسقطت هالة (القداسة) عنهما، وقيمون للعبارة الموروثة عن القرن التاسع عشر "لا تاريخ بغير وثائق" معبداً يشتغلون بسدائنه، بما يترتب على ذلك من وضع حدود لعمل المؤرخ تبقى محصوراً فى دراسة موضوعات تقف عند حد نصف القرن الماضى أو العقود الثلاثة فى أحسن الأحوال، رغم تراجع المدارس المنهجية عن تلك المقولات ومراجعتها لمواقفها منها.

أفكار متخلفة

يستطيع المؤرخ بما له من خبرة بتطور المجتمع أن يتعرف على القسّمات المشتركة بين الماضى والحاضر فتساعده على حل المشكلات الراهنة

وبينما لا يزال طلاب التاريخ بالجامعات العربية يتعلمون من أساتذتهم أن هناك حدوداً زمنية صارمة يجب ألا يتجاوزها المؤرخ عند معالجته لموضوع ما، وتتردد أقسام التاريخ كثيراً قيل تسجيل موضوعات لأطروحات الماجستير والدكتوراه يتجاوز حدّها الزمنى ربع القرن، ويشيع القول بنظام لتقسيم العمل بين الباحثين فى التاريخ وزملائهم فى ميدان العلوم السياسية، وهى أفكار متخلفة يتعامل معها الأكاديميون العرب تعاملهم مع المسلمات البديهية. بينما تلك حال التأريخ عندنا نجد المؤرخ الإنجليزي إريك هوبسباوم يورد فى الكتاب الذى حمل عنوان "فى التاريخ"

وأودعه خلاصة خبرته المنهجية ونشر عام 1997، ولكنه تضمن دراسات كتبها المؤلف قبل نشر الكتاب بنحو العشرين عاماً، نجده يورد دراستين تكمل إحداهما الأخرى، الأولى بعنوان "التاريخ والمجتمع المعاصر" والأخرى بعنوان "التاريخ والمستقبل"، يذهب فيهما إلى أن ثمة إساءة إستخدام يعانى منها التاريخ فى المجتمع المعاصر، تعود إلى التشويه المتصل للتاريخ فى مراحل التعليم العام، حيث تستهدف برامج تدريس التاريخ تكوين المواطن المعترف بقوميته، فيتم التركيز على الأمجاد التاريخية وحدها، ولا يتم التركيز على تطور المجتمع ذاته بإعتباره كائناً عضوياً متغيراً فى إطار يجعل الطالب قادراً على فهم أسس بنية المجتمع المعاصر، لذلك يندر أن يستوعب الناس دروس التاريخ التى تساعدهم على البحث عن أصول المشكلات الراهنة وكيفية البحث عن حلول لها. ومن ثم يتوجهون إلى تحليل الأرقام الصماء التى تتعامل معها الحواسب الآلية، بينما يستطيع المؤرخ بما له من خبرة بتطور المجتمع، ورؤية لآليات ذلك التطور من منظور تاريخى، أن يتعرف على القسّمات المشتركة بين الماضى والحاضر، وأن يشخص أمراض الحاضر على ضوء ما عاناه المجتمع فى خبرته التاريخية، وبذلك يساهم - بصورة فعالة - فى المساعدة على حل المشكلات الراهنة.

قدرة المؤرخ على التنبؤ

ويزيد هوبسباوم على ذلك القول بأن المؤرخ يملك القدرة على التنبؤ بما قد تكون عليه الحال بالنسبة للمجتمع فى المستقبل، مستفيداً فى ذلك من دراسته للماضى، وإدراكه لآليات ودوافع التغيير التى لا تملك الحواسب الآلية إدراكها، لأنها تفنقر إلى الأدلة المادية الملموسة. ولكن التنبؤ يقوم على عملية عقلية تلعب قدرات المؤرخ وإستعداده الشخصى الدور الأكبر فيها، وهنا يستخدم المؤرخ - عند استشرافه المستقبل - منهجين يتصلان ببعضهما البعض: التنبؤ بالإتجاهات

العامه من خلال صياغة "النموذج"، والتنبؤ بالحوادث المستقبلية أو نتائجها عن طريق تحليل الواقع الراهن وإستشراف مساره المستقبلى. ويرى هويسباوم أن التنبؤ بالإتجاهات الإجتماعية، بما فى ذلك إتجاهات حركة القوى الإجتماعية، أيسر من التنبؤ بالأحداث السياسية، لأنه يرتكز على معطيات العلوم الإجتماعية الأخرى التى يحسن المؤرخ إستخدام أدواتها المنهجية.

وعلى ضوء ذلك، لم يعد بوسع المؤرخ أن يتجاهل ما يدور حوله حتى يطويه الزمن ويتقدم به العهد، بعدما أصبح "الماضى" قريباً من "الحاضر" نتيجة سرعة إيقاع التطور فى القرن العشرين، حتى أصبح الأمس القريب "ماضياً" يمكن إخضاعه للدراسة التاريخية إستفادة بمعطيات العلوم الإجتماعية، وعلى ضوء ما يتوافر من المصادر المتاحة، فإذا كانت الوثائق لاتزال محبوسة إنتظاراً لإنقضاء فترة السرية، فهناك فيض زاخر من المصادر التى وفرها تطور أساليب الاتصال والإعلام (أو ما يعرف أحياناً بثورة المعلومات) كاليانان والتصريحات والتقارير الرسمية المعلنة، والكتب الملونة (البيضاء-الزرقاء-الصفراء.. إلخ) التى تصدرها الحكومات لتحديد مواقف الفرقاء إزاء مختلف القضايا والأزمات. وهناك خارج الأرشيفات الرسمية مصادر تتعلق بالأنشطة الإقتصادية والإجتماعية، لا يدخل معظمها فى نطاق السرية، مثل: تقارير الهيئات الدولية الرسمية وغير الرسمية، وتقارير منظمات المجتمع المدنى المحلية والدولية، وتقارير البنوك وأسواق المال، والمضابط الخاصة بالمجالس النيابية، فمثل هذه المصادر المهمة تجعل دراسة الماضى القريب ممكنة وميسورة، لو استطعنا أن نكوّن الباحث فى التاريخ تكويناً مناسباً يؤهله للتعامل مع مصادر غير تقليدية بأدوات منهجية عصرية.

التمرد على التقليد

ورغم أن الإهتمام بدراسة التاريخ المعاصر بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الأولى فى الغرب، ظلت الجامعة المصرية - منذ إنشائها- تتمسك بتقاليد المدرسة التاريخية الألمانية، والمدرسة المثالية، والمدرسة الوضعية، تمزج بينها بوعى - أحياناً- وبدون وعى فى أغلب الأحوال، ثم بدأ بعض المؤرخين المصريين والعرب فى استخدام المنهج المادى الماركسى عند منتصف ستينيات القرن العشرين بدرجات متفاوتة من الفهم والتوفيق، وإليهم يعزى الفضل فى التمرد على التقليد الذى كان راسخاً-عندئذ- فى الجامعات العربية، الذى كان يتمسك بحاجز الخمسين عاماً كحد زمنى لا يجب تخطيه لدراسة التاريخ، وكأنه سور الصين العظيم أو حائط برلين الشهير، فتجاوزوا هذا الحاجز حتى وصلت به بعض الدراسات إلى عقد واحد من الزمان، وهكذا عالجوا التاريخ المعاصر، ووجهوا تلاميذهم نحو دراسته، وأبدت المجالس الجامعية قدراً من التسامح مع هذه "البدعة" الجديدة، فقبلت تسجيل أطروحات فى التاريخ المعاصر فى الستينيات بعد ما يزيد على أربعة عقود من بداية دراسة التاريخ المعاصر فى الغرب.

ولكن أحداً من المؤرخين المصريين أو العرب لم يجرؤ على إرتياد مجال التاريخ الإستطلاعى أو الإستشرافى الذى يهتم بدراسة آفاق المستقبل من خلال قراءة متعمقة لواقع المجتمع الحاضر على ضوء محصلة تجارب الماضى، على نحو ما فعل بول كينيدي الذى نشر عام 1988 كتابه الذى أثار -عندئذ- جدلاً كبيراً بين الباحثين، وحمل عنوان: "قيام وسقوط القوى الكبرى، التغير الإقتصادى والصراع العسكرى من 1500 حتى عام 2000" والذى صدرت منه ثلاثة إصدارات قبل إنقضاء عام على إصدارته الأولى.

وبول كينيدي مؤرخ إنجليزى الأصل يعيش ويعمل فى الولايات المتحدة الأمريكية (جامعة بيل) ولد عام 1945 فى شمال إنجلترا وتلقى تعليمه هناك وحصل على الدكتوراه من جامعة أكسفورد، ثم هاجر إلى أمريكا عام 1983، ولمع كمؤرخ نشط نشر له أحد عشر كتاباً قبل صدور كتابه المثير للجدل "قيام وسقوط القوى الكبرى".

وقد ذهب كينيدي فى هذا الكتاب إلى أن القوة النسبية للدول الكبرى لا تبقى على حالها، ويرجع ذلك إلى إختلاف معدلات النمو فى المجتمعات عن بعضها البعض، بقدر ما يرجع إلى التغيرات التكنولوجية والتنظيمية التى تختلف بدورها إختلافاً كبيراً من مجتمع لآخر يعطى لمجتمع مزايا مادية لا يحققها المجتمع الأخر أو المجتمعات الأخرى، وكلما إستطاعت قوة كبرى أن تحقق درجة عالية من النمو الإقتصادى تميزها عن غيرها، إنعكس ذلك على إستراتيجيتها الرامية إلى تأمين وتوسيع نطاق مصالحها لتزيد من ثروتها على حساب الأخرى ومن ثم تنمى قدراتها العسكرى إلى أقصى طاقاتها تحقياً لهذا الهدف مما يدخلها فى صراع مع غيرها يدفعها إلى زيادة قدرتها العسكرى بصورة لا تتوازن مع نموها الإقتصادى مما يؤدى إلى أفولها وصعود غيرها من القوى المنافسة أو البديلة لها.

وحاول كينيدي أن يطبق هذه الفرضية على القوى الكبرى التى ظهرت على الساحة الدولية شرقاً وغرباً منذ مطلع القرن السادس عشر حتى أواخر الحرب الباردة، وإنتهى من دراسته إلى نتائج مؤداها أنه ما لم يتغير صراع القوى فى عالم ثنائى القطبية (عندئذ) عما كانت عليه فى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، فسوف يشهد القرن الحادى

والعشرين تحولات مهمة في نصيب القوى الكبرى من الإنتاج الإقتصادي العالمي والإنفاق العسكري لصالح دول أخرى غير القطبين العملاقين: الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي مثل الصين واليابان والإتحاد الأوروبي، حيث أصبحت القوى الثلاثة الأخيرة تحظى بنصيب كبير من الإنتاج الإقتصادي العالمي يفوق نصيب الولايات المتحدة ونصيب الإتحاد السوفييتي مجتمعين، وأن هذه القوى الثلاث تواجه إختباراً صعباً، لأن حفاظها على نموها الإقتصادي ومصالحها الإقتصادية الدولية يقتضى نمواً نسبياً في قوتها العسكرية لتحقيق لمصالحها الحماية المنشودة، ولكن ذلك - بدوره - يلحق بها ما لحق بالإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة من تحمل تبعات الإنفاق العسكري الذي يؤثر سلباً على واقعها الإقتصادي شأنها في ذلك شأن الشيخ الذي يبذل جهداً كبيراً في العمل يفوق قدراته البدنية سرعان ما يقعده الإجهاد، فالتوسع في الإنفاق العسكري في زمن أصبحت فيه تكلفة الحرب عالية جداً حتى أن ميزانية القوات الجوية الأمريكية (عام 1988) تكفى بالكاد تكلفة طائرة حربية واحدة عام 2020، وبذلك يؤدي صراع التسليح إلى التأثير سلبياً على الإقتصاد بصورة تؤدي إلى الإضمحلال، غير أن تلك القوى لا تملك الفرار مما يفرضه عليها واقعا الذي يلزمها بالإبحار "في مجرى الزمن"، وإنتهى إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تشهد نهاية الإبحار في مجرى الزمن ما لم تضع حداً لقوتها العسكرية يتناسب مع قدراتها الإقتصادية، ولما كان الإتحاد السوفييتي طرفاً مقابلاً في صراع القوى مع الولايات المتحدة، فهو يواجه نفس المصير.

التنبؤ يقوم على عملية عقلية تلعب قدرات المؤرخ وإستعداده الشخصي الدور الأكبر فيها

كتاب مثير للجدل

لقد أثار كتاب بول كينيدي "قيام وسقوط القوى الكبرى" جدلاً واسعاً في الأوساط الأكاديمية الدولية، وخاصة أن الإتحاد السوفييتي تفكك عقب صدور الكتاب بعام واحد، ولعل مخطى الإستراتيجية الأمريكية إستفادوا من الرؤية المستقبلية التي قدمها هذا المؤرخ في كتابه المثير للجدل، بالعمل على إجهاض النمو المتصاعد للإقتصاد الآسيوي، والسعي لحل أزمة الإقتصاد الأمريكي عن طريق الهيمنة على المراكز الحيوية في العالم، ولكن ذلك يتطلب المزيد من القوة العسكرية وتطوير الأسلحة غير التقليدية مما يستنزف طاقة الإقتصاد الأمريكي، فهل تشهد العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين تفسخ أمريكا كما شهد العقد قبل الأخير من القرن العشرين تفسخ الإتحاد السوفييتي !؟

لعل كتاب بول كينيدي الذي صدر بعد خمس سنوات من كتابه المثير للجدل (عام 1993) وحمل عنوان "الإستعداد للقرن الحادي والعشرين" يقدم إجابة على هذا السؤال. فقد بدأه بتأكيد مقولة أن لكل قرن ظروفه الموضوعية والبيئية التي تجعل مجرى تاريخه مختلفاً عن غيره، ومن ثم فإن إيقاع التغيير السريع الذي شهده العالم في العقد الأخيرين من القرن العشرين يقتضى أن نقف أمام "قوى التغيير التي تؤثر على الأحداث الدولية" فالنمو الإقتصادي والتطور التكنولوجي في القرن العشرين يخلق نوعاً جديداً من التحدي يحقق فيه الذين يدركون أهمية تحقيق النجاح مكاسبهم على حساب خسائر أولئك الذين لا يدركون ذلك، وركز دراسته في هذا الكتاب على الظروف الدولية التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين مثل: مشكلات البيئة، والإنفجار السكاني، والتقدم التكنولوجي وأثر ذلك على الواقع الإجتماعي والقيم الثقافية، وقسم الكتاب إلى بابين أحدهما يبسط هذه المشكلات بشكل عام والآخر يتناول دراسة حالات كل من اليابان والدول النامية، وبلاد الإتحاد السوفييتي السابق، وأوروبا، ثم أخيراً الولايات المتحدة الذي حمل الفصل الخاص بها عنوان "المأزق الأمريكي" ناقش الواقع الأمريكي إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً موضحاً الفرق الكبير بين ما حققته اليابان والصين وكوريا الجنوبية وأوروبا وبين تدهور الأحوال في الولايات المتحدة التي لا يجاريها أحد في قوتها العسكرية وخاصة الأسلحة المتطورة وأسلحة الدمار الشامل، مما يجعل هناك "مأزقاً" تعيشه أمريكا وهي تتأهب للقرن الحادي والعشرين مما يعرضها لحالة "إنحطاط نسبي" ويجعل القرن الحادي والعشرين "قرن آسيا" وقد توصل كينيدي إلى هذه النتيجة من تحليل للوضع الإقتصادي ومستوى المعيشة وظروف البيئة، وتوقعات التطور السكاني، وأحوال التعليم مقارنة بما يتكلفه الإنفاق العسكري.

المستقبل والتنبؤ

لقد حاولنا فيما تقدم أن نقدم نموذجاً لدراسة التاريخ الإستشراقي أو الإستطلاعي الذي يقدم فيه المؤرخ رؤية للمستقبل تقوم على التنبؤ القائم على أسس منهجية من واقع التجربة التاريخية ومن منظورها، وليس من قبيل الحدس والتخمين، ولعل ما أصاب الإقتصاد الأمريكي من أزمة ترددت أصدائها في الأسواق المالية العالمية يعد أحداث (11 سبتمبر) تبيين أن دراسة كينيدي الإستشرافية في كتابه، قامت على أساس منهجي لا يخلو من الدقة، وأن التحليل الذي قدمه في الكتابين يقف على أقدام راسخة.

ولا شك أن الدراسات التاريخية في العالم العربي في حاجة ماسة لا لمجرد التعرف على مناهج جديدة في البحث التاريخي طال أمد إغفانها، ولكن نحن في حاجة إلى استيعاب تلك المناهج وتطبيقها على الدراسات التي تجرى في جامعاتنا، ونظرة إلى ما تخرجه المطابع من كتب التاريخ، وما تجيزه الجامعات من أطروحات للماجستير والدكتوراه،

تكشف لنا عن قصور شديد عندنا فى التدريب والإعداد المنهجي للباحثين، إذ يغلب على الكثير من الكتابات التاريخية "القص التاريخي" والسرد الممل، ولا يكاد القارئ لهذا النوع من الدراسات أن يقف على نتائج محددة بعد طول عناء.

ولعل عدم الإهتمام عندنا بالتاريخ الإستشرافي الذى يهتم بالتنبؤ بالمستقبل على أسس منهجية يعود إلى الميل العام عند الأكاديميين والمثقفين العرب لتهيب طرق ميادين جديدة للدراسة، والنظر إلى هذا النوع من الدراسات بشيء من الإستخفاف الناتج عن القصور الشديد فى تكوين المؤرخ العربى، ومحدودية ثقافته المنهجية، بمعنى عدم متابعته لما يجرى فى حقل تخصصه على الساحة الدولية (إلا نفر قليل لا يمثلون نقيضاً لهذه الظاهرة السلبية)، ومن ثم قلة حيلته، وعجزه عن إرتياد مجال التاريخ الإستشرافي الذى يتطلب معرفة بالعلوم الإنسانية وطرق البحث فيها، وإلى تدريب طويل على استخدام الأدوات المنهجية فى العلوم البينية على وجه الخصوص.